دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أثر محاسبة الاستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية
المصدر:	الجنان
الناشر:	جامعة الجنان - مركز البحث العلمي
المؤلف الرئيسي:	جبارة، سفيان سلامة
المجلد/العدد:	ع10
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2018
الصفحات:	155 - 177
رقم MD:	891678
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	IslamicInfo
مواضيع:	محاسبة الاستدامة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/891678

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

سفيان سلامة جبارة
أستاذ مساعد، كلية الخوارزمي – عمان – الأردن

أثر محاسبة الاستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التَعرُّف على أثر محاسبة الاستدامة ، في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، ويحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر عناصر محاسبة الاستدامة ،(العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من وجهة نظر المديرين والمحاسبين في هذه البنوك. تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي ، لمعالجة بياناتها إحصائيا»، وكذلك بناء أداة البحث ، وهي عبارة عن استبانه لبحث آراء عينة البحث. وتوصل البحث إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟ وأوصى البحث بالتأكيد على التزام البنوك التجارية الأردنية بالإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية.

مفتاح الكلمات: محاسبة الاستدامة، مصداقية المعلومات المحاسبية، البنوك التجارية الأردنية.

Abstract

This research aims to identify the impact of accounting sustainability on the credibility of accounting information in the Jordanian commercial banks , and to find the current answer to the following question : What is the impact of the elements of accounting sustainability (environmental , social,

and economic elements) on the credibility of accounting information in the Jordanian commercial banks, and that from the perspective of managers and accountants in these banks. Both the both descriptive and analytical approaches were used to address the data statistically. A questionnaire was also prepared to discuss the views of the research sample. The research found a statistically significant effect of the elements of accounting sustainability (environmental elements, social elements, economic elements) on the credibility of accounting information in the Jordanian commercial banks. We also recommend certainly that the Jordanian commercial banks comit to reporting information and social costs, that might cause lower revenues and future cash flows.

Key words: Accounting sustainability, the credibility of accounting information, Jordanian commercial banks.

المقدمة

تواجـه المنظمـات في القرن الحـادي والعشرين تحديـات عديدة، من أهمهـا تغيَر الأدوار التقليدية للمنظمات، حيث تجاوز دورها من القيام بخدمة العملاء، وتقديم الخدمات والمنتجات والحصـول على الأربـاح إلى القيام بأدوار تجـاه رفاهية وتحسين سبل معيشـة مجتمعاتها، وعلى الرغـم مـن أن هذا الدور عادة ما يبرز طوعاً من المنظمة نفسهـا، إلا أنَّ هنالك مطالب متزايدة مـن قبل الشعوب والحكومـات لهذه المجتمعات تحث المنظمات للقيـام بدورها في تنمية وتطوير المجتمعات التي تحقق من خلالها أرباحها (Heslin and Ochoa, 2008).

وقـد فرضـت التحـولات الاقتصاديـة والسياسية والاجتماعيـة والثقافية ، خـلال المراحل الماضيـة التي شهدها العالم على الأفراد والحكومـات الاهتمام بالتنمية المستدامة، لأنها مطلب تاريخي وضروري تتطلع إليه كل المجتمعات بمختلف مكوناتها وأطيافها، وإحدى القضايا الدائمة الحضـور فـي الجدل. ومن أهـم قضايا العصـر الحديث الذي أصبـح ينظر إلى مفهـوم التنمية المستدامـة كمفهـوم شاملٍ ، له جوانـبُ عديدة اقتصاديـة واجتماعية وسياسيـة وثقافية وبيئية، وهـذا ما جعل الفكـر التنموي يتطور من فترة إلى أخرى متبنياً أحد تلك الجوانب (Johnson & Scholes, 2002, P:198).

تُعدُّ التنمية المستدامة من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية البيئية والاجتماعيـة أو الاقتصاديـة، ومـن الناحيـة المحاسبية، فإنَّه فـي مرحلة التطـور التي صاحبت ظاهـرة الركـود الاقتصادي، تحوَّل اهتمـامُ المحاسبة من مفهوم المِلْكِيَّة الـذي يتبلور في تعظيم

المصلحــة الذاتية للمُــلَّاكُ باعتبارها المسؤوليــة الأولية للإدارة إلى مفهــوم الوحدة المحاسبية الذي يعتبر الملاك أحد أصحاب المصالح في الشركة، ومن ثُمّ فإن الإدارة في تلك الفترة ركزت فــي تحقيق التوازن بيــن حقوق والتزامات أصحاب المصالح المختلفــة. وبالرغم من وجود الربح هدفــا» للمنظمــة ، إلا أنَّ تحقيق هذا الهــدف تحكُمُه قيود يفرضها المجتمــع، لذلك كان عليها أنْ تقبــل مسؤوليتهــا البيئية والاجتماعية سواء أكانت المسؤوليــة المفروضة بالتزام قانوني أم تلك التي ترتبط بمصلحتها الذاتية (بدوي والبلتاجي، ٢٠١٣).

إنَّ المواضيــع البيئيــة والاقتصاديــة تتــمُّ معالجتها معًا ضمــن إطار المحاسبــة البيئية إلا أنهاتمثَّل اثنين فقط من دعائم التنمية المستدامة، إذ إنَّ مفهوم التنمية المستدامة يوازي مفهومَ الرفاهيــة الــذي يتطلب الاعتراف بــأنَّ البشرية يجــب أنْ تتعايش ضمن حدود المــوارد المُتاحة، ومحــددات طاقاتها الإنتاجية، وأنَّ التنمية المستدامة تُعرَّفُ بأنها تتضمن ثلاثَ دعامات أساسيه اقتصاديــة و بيئيــة واجتماعية، وبالشكل الذي يوجَّه احتياجات الإنســان الحاضرة والمستقبلية، وبــدون ضمان لقابلية نُظُمِ الأرض الطبيعية التي نعتمد عليها في النمو والبقاء والحياة (الصفار، ٢٠٠٦).

وعلــى هــذا الأساس الفكري، فإنَّ عــددا» كبيرا» مــن أصحاب المصالح بــدؤوا التركيز في بحــوث محاسبة الرفاهية المستدامــة وتطبيقاتها التي يُهدَف منهــا أن لا تتضمن العوامل البيئية والاقتصادية الشاملة فحسب، وإنّماالجوانب الاجتماعية الضرورية والأساسية للبيئة المستدامة.

مشكلة البحث وأسئلته

تُعّــد القوائــم المالية المصــدرَ الأساسي لدراسة الوضــع المالي في البنــوك، وبالتالي فإنَّ البيانات الواردة في هذه القوائم، يجب أنْ تتَّسم بالمِصداقية والموثوقية والموضوعية والملاءمة، لذلك فإنَّ مشكلة هذا البحث تتركز على المحاسبة المستدامة وفائدتها في عملية اتَّخاذ القرارات فــي البنــوك التجارية، وإيجاد صيغــة مفاهيمية ترتكز فــي التنمية المستدامة، كمــا يشير العدد المتنامــي للشــركات و المديرين والموظفين إلــى الحاجة لظهور الشركات ،بصــورة مسؤولة عن موضوع المحاسبة المستدامة. وبذلك يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال الآتي: ما أَثَرُ عناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مِصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية؟

أهمية البحث

يستمــد البحث الحالي أهمِيَّتَه من أهمِيَّةِ ،وفائدةِ محاسبة الاستدامة، وأثرها في مصداقية

المعلومـات المحاسبيـة في البنـوك التجاريـة الأردنية. لذلك يحمـل هذا البحـث أهمية خاصة ،لأن التنميـة المستدامـة أصبحت عاملاً مهماً فـي العالمُ ،ولدى البنوك خاصـة التي يُطلب منها المساهمـة في الإيفاء بالمسؤوليات ،الاجتماعية والتنميـة الاقتصادية، كذلك إخضاعه للمساءلة ،فيما إذا كانت سياساته واستراتيجياته تؤثر سلباً على المجتمعات.

هدَفُ البحث

يهـدف هذه البحث إلى معرفة أَثَـرِ مُحاسَبَةِ الاستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

فرضية البحث

يستنـد هذا البحث على الفرضية الآتية: لا يوجد أثر لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئيـة، العناصـر الاجتماعية، العناصـر الاقتصادية) في مصداقية المعلومـات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية.

نموذج البحث

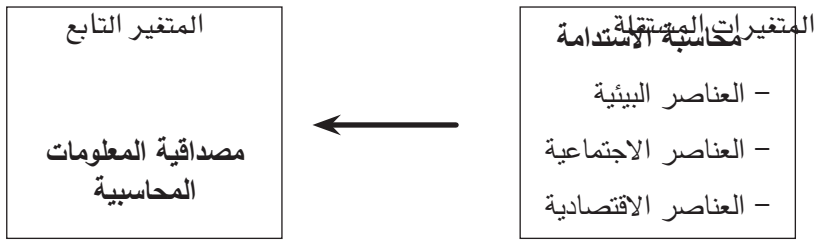

الشكل (١)
نموذج الدراسة

تعريفات إجرائية

محاسبـة الاستدامة: هي نظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصـادي للبنك، والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة.

مصداقية المعلومات المحاسبية: القدرة على اعتماد المعلومات المحاسبية والمالية الواردة في القوائم المالية للبنك عن تلبية احتياجات مستخدميها بأقل درجة خوف ممكنة ،ويتحقق ذلك

بتوافر صدق التمثيل وقابلية التحقق والحيادية.

مجتمع البحث وعَيّنتُه

يتكـون مجتمع البحث من جميع البنوك المدرجة في سوق عمَّان للأوراق المالية، والبالغ عددهـا (٢٣) بنـكاً، حسـب ما ورد فـي التقرير الشهري لبورصـة عمَّان، لشهر شبـاط من العام ٢٠١٣، وهي: العربي، الإسكان، المال الأردني، الأهلي الأردني، الأردن، الاستثمار العربي، الاتحاد، القاهـرة عمـان، الأردني الكويتـي، الإسلامي الأردنـي، التجـاري، العربية المصرفيـة، الأردني للاستثمـار، الكويت الوطني، عَوّده ، العربي الإسلامي الدولي، لبنـان والمهجر، سوستيه جنرال، سيتـي بنك، العقاري المصري، بنك HSBC، ستانـدر تشارترد، الرافدين. أما عينة البحث فتم اختيارهـا من المديرين الماليين والمحاسبين العاملين في البنوك وفروعهـا المنتشرة في كافة محافظات المملكة الأردنية الهاشمية.

وبخصوص الطريقـة والكيفية التـي تَمَّ من خلالهـا حصر حجم وحـدة المعاينة والتحليل (عينة البحث)، فقد تم اختيارُ عَيَّنةٍ قَصْدِيَّةٍ تمثل هذا المجتمع في البنوك موضعَ البحث. وقد تَمَّ توزيـع الاستبانات في هـذه البنوك، وبمعدل (١٠) استبانات في كل بنك من هذه البنوك بفروعها المنتشـرة فـي المحافظات الأردنيـة، حيث بلغ عدد الاستبانـات الموزعـة (٢٣٠) استبانة. وقد استـرد الباحث (١٨٨) استبانة»وبنسبـة (٨١,٧٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وبعد أن تَمّ فـرز الاستبانات تَمّ استبعاد (٤) استبانات لعـدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي أو لعدم اكتمال تعبئة بعضها من المبحوثين، وبذلك استقرت العينة على (١٨٤) مستجيباً، وبنسبة (٨٠,٠٪) من إجمالي الاستبانات الموزعة.

أدوات البحث ومصادر جمع البيانات

اعتمـد الباحـث علـى نوعين من مصـادر المعلومـات ،هما المصـادر الثانويـة، مثل: كتب المحاسبة ، والمـواد العلمية ، والنشرات والدوريات المتخصصة التي تبحث في موضوع محاسبة الاستدامـة وجودة المعلومـات المحاسبية، كذلـك المصادر الأولية ، من خـلال تصميم وتطوير استبانـة خطيـة لموضوع البحـث الحالي، وللتأكد من صـدق الأداة وقدرتها علـى قياس متغيرات البحث، فقد تَمّ استخراج معامل كرونباخ ألفا للاتساق الداخلي ، حيث بلغ (٨٨,٩٢٪) وهي نسبة جيدة جدا» يُعتمد عليها في اعتماد نتائج البحث الحالية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث.

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ، ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات المعيارية ،وتحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) وذلك من أجل اختبار فرضية الدراسة.

الدراسات السابقة

أجـرى (مطر والسويطـي، ٢٠١٢) دراسة هدفت إلـى التعريف بمدى ارتبـاط المحاسبة، بفرضـ استمراريـة المُنْشَأة اذ يعتبـر أنَّ استدامة المشروع واستمراريته ، هـي الوضع الطبيعي لعجلـة الحياة الاقتصاديـة. وخلصت الدراسة إلى أنه لا يمكن تقييـم الأداء الاقتصادي للمنظمة بِمَعـزل عن آثـاره السياسيـة والاجتماعية، على البيئـة المحيطة بها، وحتى إذا تـم مراعاة ذلك فستبقـى هنـاك فجوة توقعات، بيـن نوعية وحجم الأنشطـة التي يتوقعها المجتمـع من المنظمة، والأنشطة التي تنفذها المنظمة فعلاً.

وهدفـت دراسة (Gillet, 2012) إلى بحـث تنفيذ شركات ذات طرف ثالث لضمان تقارير الاستدامة، قام الباحث بدراسة ممارسات شركات فرنسية ،وقام بإجراء تحاليل للبيانات لأربعين شركـة فرنسيـة مدرجة ببورصـة الفرنسية (CAC) حيـث إنَّ هذه الشركات تقـوم بنشر تقارير استدامـة تم تأكيدها من قبل طرف ثالث، وقد تـم التوصل إلى بصائر حول كيفية صياغة تقارير الضمان. كما تبين أنّ مصلحة إدارة الشركات تكمن في طريقة تطوير سياسة الاستدامة والتقدم في تقاريرها حـول معلومات الاستدامة، بالإضافة لتقديم ضمانات لمستخدمي المصداقية و عن المعلومات التي تم الإفصاح عنها.

وتوصلت دراسة (Arroyo, 2012) إلى أنَّ المحاسبة الإدارية، لم تعر انتباهاً كافياً للجذور الاجتماعيـة للنظرية المؤسسية، ولذا فقد اقترح الباحث طريقة أخرى لدراسة كيف أن ممارسات المحاسبة الإدارية الجديدة لزيادة الاهتمامات بالاستدامة.

الإطار النظري

محاسبة الاستدامة

لقـد تطور مفهوم التنمية، ليرتبـط بالعديد من الاتجاهات، مثل البيئة فظهر مفهوم التنمية المستدامـة في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، والتي تعنـى أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات، دون أن تنقص من مقدرة الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها (Starr, 2000, P:91). ثـم تطور المفهوم ليشمل جانبا» آخـر هو الجانب الاجتماعي، فأصبحت

التنمية الاجتماعية ،والتي تعرف بأنها عملية استثمار إنساني تتم في المجالات، أو القطاعات التي تمس حياة البشر، مثل التعليم والصحة والسكان والرعاية الاجتماعية أعلى أساس أن الإنسان هو أساس عملية التنمية، وتهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع «الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية» (Levin, 2006, P:69).

بعد ذلك، ظهر تيار فكري حديثاً يدعو إلى إعادة النظر في خطط التنمية الشاملة للدول، على أساس أن هذه الخطط التنموية تصمم، بحيث يكون الهدف الأساس هو التنمية البشرية بالمقام الأول وأن التطور المادي والاقتصادي والصناعي، يأتي بعد بناء قاعدة عريضة من ذوي التأهيل العالي من المواطنين (Al-Dosary, 1999, p:21).

وفي بداية التسعينيات، استحدث مفهوم التنمية البشرية، والذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته، وتحسين أوضاعه في المجتمع، كعملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة (Pallmearts, 2002, p:256).

ثم تطور المفهوم، ليصل إلى التنمية البشرية المستدامة، والتي تعرف بأنها توسيع خيارات الناس وقدراتهم، من خلال تكوين رأسمال اجتماعي، لتلبية حاجات الأجيال الحالية بطريقة عادلة دون الاضرار بحاجات الأجيال اللاحقة (6-Fowke & Prasad, 2006, p: 61). وهناك أيضاً التعريف المعرفي للتنمية، والذي مفاده أن المجتمع ينمي مصادره البشرية بالتعليم والتدريب ،لأفراده من أجل التنمية في هذا المجتمع، أي أن التنمية الحقيقية تكون بالاستثمار في تطوير وتنمية الإنسان، والذي بدوره يقوم بتنمية مجتمعه (Davis, 2006).

ثم تطور المفهوم ليصل إلى ما عرف بالتنمية الثقافية، والتي تعرف بأنها تطوير الذهنيات والمدارك والأخلاقيات ،وتطوير طرائق التفكير والإبداع لإيجاد حالة فعل مجتمعية ديناميكية مستمرة ،للارتقاء بمستوى الوعي البشرى إلى آفاق تطويرية كبرى، والتنمية الثقافية تشير إلى أن هناك علاقة» متبادلة بين الثقافة والتنمية، فمسيرة الثقافة هي جزء من مسيرة المجتمع نحو التقدم في المجالات المختلفة، كما أن نوعية الثقافة هي التي تحدد أهداف التنمية واتجاهاتها، وتنبع أهمية التنمية الثقافية، من أن الإنسان هو أهم عناصر التنمية ،وأن هذا الإنسان لن يكون قابلاً لعمليات التنمية المثمرة ما لم يقم على قاعدة من الثقافة الواعية (French, 2004,p:116-124).

وأخيراً وصل المفهوم إلى ما يعرف بالتنمية الإنسانية في بداية الألفية الجديدة، والتي

تنتقـل بمعايير التنمية إلى مصاف الكرامـة الإنسانية عوضاً عن المؤشرات النقدية والمالية التي تسيطر على فكر التنمية التقليدي، وتعتبر مستوى المعرفة ثم مدى التمتع بالحرية والحكم الصالح والقضاء على الفقر من أهم معايير التنمية الإنسانية، وقد تبنت بالفعل كثير من الدول هذا المسار ممَّـا أعاد خلط الأوراق فيما يسمى بتصنيـف الدول تنموياً حسب المعايير الدولية السائدة والذي أدى بـدوره إلى إيجاد معيار جديد لتصنيف الدول تنمويـاً (Human Development Report, 1999).

وتتعدَّد المصطلحات التي تعبر عن مفهوم التنمية المستدامة ، فالبعض يعبر عنها بالتنمية المتواصلة، ويطلق عليها البعض الآخر التنمية الموصولة، ويسميها آخرون التنمية القابلة للإدامة ،أو التنميـة القابلـة للاستمرار، كما تعددت تعريفات مفهوم التنميـة المستدامة، حيث تم تعريف الاستدامـة بأنهـا « القدرة على الحفاظ على مستـوى مرغوب من المخرجـات أو الخدمات لمدة ممتـدة»، كما عرفت التنمية المستدامة بأنها مقابلة حاجة الشركة من الموارد ،دون أن يؤثر ذلك علـى الحاجات المستقبلية مـن ذات الموارد، أي أن يكون الاستخدام فـي الحدود التي تجعل تلك المـوارد قابلة للتجدد ذاتياً، كما عرفت أيضاً بأنها التقرير عن آثار الأنشطة والأداء الذي تقوم به المنشآت من ثلاثة أبعاد، هي البعد الاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي. (Delfgaauw, 2000).

وعرفت أيضاً بأنها العلاقة الوثيقة بين متطلبات التنمية، وأوضاع البيئة التي تتطلب البحث عـن أفضل السبل لضمان استمرار عمليات التنميـة وتطورها من ناحية ،واستمرار فاعلية وحيوية النظم البيئية وكفاءتها من ناحية أخرى (حمد، ٢٠٠١).

يشيـر (مطر والسويطي، ٢٠١٢) إلـى إأن محاسبة الاستدامة تنسجـم مع نظرية المنظمة القائمـة علـى أساس أن الوحـدة الاقتصادية ،هي تنظيم اجتماعي لـه دور إنساني عليه أن يلعبه، ومسؤوليـات اجتماعيـة ينبغـي أن يتحملها تجاه جميع فئـات المجتمع، مـن مساهمين وموظفين ودائنيـن وعمـلاء (زبائـن) وجهـات حكوميـة ونقابيـة مختلفـة، وأن ما يتخـذ فـي الشركة من قـرارات يؤثر على هذه الأطراف جميعاً، ويتسـع دور الإدارة ليشمل استخدام الموارد الاقتصادية والاجتماعيـة أفضل استخـدام، وتوفير فرص نمو واستمرارية الشركـة لصالح جميع الفئات ذات العلاقـة، ليتم توزيع العائد المحقق منها على جميع هذه الأطراف، بصفة أن لهم جميعا مصلحة في استمراريتها، وتتحمل إدارة الشركة المسؤولية تجاههم جميعاً.

ويستنـد مفهـوم محاسبة الاستدامة إلـى ثلاث نظريـات أساسية هي: (مطـر والسويطي، ٢٠١٢).

١- النظرية المشروعية (Legitimacy Theory): وبموجب هذه النظرية تسعى الشركة إلى

لأن تبدو في نظر المجتمع بأنها حريصة على أن تكون أنشطتها التشغيلية مشروعة ،وفق ما يعرف بالعقـد الاجتماعي (Social Contract) الذي يربـط بينها وبين المجتمع من حولها، وعليه تكون استمراريـة الشركة مرهونة بقدرتها على الوفاء بالالتزامـات المتوقعة منها تجاه المجتمع، وليس فقـط بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المـلاك، ومن ثم فإن عدم امتثال الشركة لالتزاماتها الاجتماعية، يبرر تطبيق الجزاءات القانونية المحددة في نطاق العقد الاجتماعي، وبالتالي ترتكز نظرية المشروعية في العلاقة القائمة بين الشركة والمجتمع بجميع فئاته.

٢- نظرية أصحاب المصالح (Stakeholders Theory): تراعي نظرية أصحاب المصالح التركيـز في علاقة الشركة بكل فئة من أصحـاب المصالح على حِده، وأخذ مصلحة كل منها في الاعتبـار، بمعنـى أن تتمُّ مراعاة تعدد مصالح تلك الفئات، على الرغـم من تعارضها وتضاربها، نظراً لتعدد وجهات النظر فيما بينها نحو نشاط المنظمة ، بينما يوجد نمط واحد للعقد الاجتماعي وفقـا» لنظرية المشروعية، تتعدد أنماط العقد الاجتماعي حسب ما يراه (Deegan) وفقاً لنظرية أصحاب المصالح، بمعنى أن مسؤولية المنظمة تتسع لتلبية احتياجات هذه الفئات جميعها.

٣- نظريـة المؤسَّسة (Institution Theory): ترجع نظرية المؤسَّسة في جذورها الفكرية إلـى نظريـة المنظمـة (Organization Theory) التـي تهتـم بدراسة الهيـكل التنظيمي ونمط التصميـم التنظيمي الـذي يناسب المنظمات المختلفة، بصفـة أن الشركة هي كيان اجتماعي له حـدود واضحـة المعالم ، ويتميز برابطة الاستمرارية في العلاقة بيـن التنظيم والعاملين في هذا التنظيـم الذي يسعى بشكل دائـم لتحقيق هدف أو مجموعة أهداف محـددة ، وفق رؤيا المنظمة (Vision) ورسالتهـا(Mission) فـي المجتمـع، وتلعب هـذه النظرية دوراً هاماً فـي مجال نظم المعلومـات المحاسبية ، وفي تحديـد نطاق وطبيعة الإبلاغ الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية(Voluntary Disclosure). كما تعد نظرية المؤسَّسة مكملة في أغراضها بوجه عام، لكل من نظريتي المشروعية وأصحاب المصالح (مطر والسويطي، ٢٠١٢).

مِصداقية المعلومات المحاسبية

يبحـث المستثمـرون والمحللون الماليـون وغيرهم عن المصادر التي توفـر لهم المعلومات الملائمـة لاتخاذ قرارات فعالة، حيث تمثل المعلومات المحاسبية أحد المصادر التي تعتمد عليها هـذه الأطـراف، مِمَّا شـكل تحديات ومسؤوليـات على الجهات التـي تُعِدّ وتقدم هـذه المعلومات، وخاصة المحاسبين الذين يقومـون بإعدادها ومراجعي الحسابات الذين يصدقون عليها. وتؤدي المعلومـات المحاسبيـة دورا» حيويا» في بيئـة الأعمال على اختلاف أنواعهـا للأطراف الداخلية

والخارجية ذات الصلة بالمنظمة، كما تمثل نتاج النظام المحاسبي والقواعد والمبادئ المحاسبية بشكل عام، وتتوقف خصائص وطبيعة هذه المعلومات على طبيعة المبادئ والمعايير المطبقة على اختلاف الجهات القائمة على توفير هذه المعلومات (العجمي، ٢٠١١، ص٥٩).

إن تحديد أهداف القوائم المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين الخارجيين، أي أن المعلومات الجيدة ،هي تلك المعلومات الأكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات. ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات ومصداقيتها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييَم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة»(الشيرازي، ٢٠٠٠، ص١٩٤).

وتحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها ، لتقييم نوعية المعلومات المحاسبية. ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولية عن إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية التي تنتج من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً أوما لا يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المحاسبية في أساس أهداف القوائم المالية التي يتركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركات ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين، كما يجب أن تتجه عنايتهم إلى إعداد القوائم المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم (Mardjono, 2005, p:272).

يعتبر مفهوم المصداقية (Credibility) من المفاهيم المتعددة الأبعاد والجوانب، فهو يرتبط بمفهوم إمكانية التصديق أو القابلية للتصديق والاعتقاد، ويتضمن المعنى اللغوي لكلمة المصداقية (Credibility) العديد من المعاني، من بينها: الاعتماد على صدق أو حقيقية

(Truth) وواقعية (Reality) شيء ما، والتأثير أو القوة المستقاة من الاستفادة من الدليل الذي يقدمه شخص آخر أو أشخاص آخرون، حيث تتمثل مصداقية المعلومات المحاسبية في الخصائص التي يجب أن تتميز بها المعلومات المحاسبية، أو القواعد الواجب اعتمادها من أجل تقييم مستوى مصداقيتها، بحيث يؤدي تحديد جملة الخصائص المتعلقة بالمعلومات المحاسبية إلى مساعدة القائمين على وضع المعايير المحاسبية، كما تساعد المسؤولين عند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المحاسبية (الشيرازي، ٢٠٠٠، ص١٩٤).

عـرف Messier, 2000, P:186 مصداقية المعلومات بأنها «إدراك المستثمرين لإمكانية تصديـق معلومـات محددة يفصـح عنهـا»، ويحدد هـذا التعريف عنصريـن أساسييـن لمفهوم مصداقية المعلومات المحاسبية:

أ- ترجـع مصداقيـة المعلومـات إلـى مـدى الإدراك الـذي يحققـه مستخـدم المعلومات المفصح عنها، ولا تعتبر شرطا» أساسيا» من شروط الإفصاح، وعندما تصل هذه المعلومات إلى مستخدمهـا بشكل أولي، فقد لا يكون مـدركا» لمدى موثوقية المعلومات الحقيقية أو الفعلية ومدى جودته، وسيبني ردود فعله على المصداقية التي يعيها ويدركها بشأن تلك المعلومات.

ب- إن مستخدمـي المعلومات المحاسبية يقيّمون مـدى المصداقية عن معلومات محددة، علـى الرغم من أن المصداقيـة قد تختلف من منظمة إلى أخرى ، وعلى المستوى الإجمالي تظهر الدراسات بان المستثمر حساس للتنوع في مصداقية الإفصاح من قبل المنظمة.

ويـؤدي التركيـز فـي أهميـة القوائم الماليـة، كمصـدر أساسـي للحصول علـى المعلومة المحاسبيـة الضرورية لاتخـاذ القرارات، إلـى مساعـدة المستفيدين الخارجييـن (مساهمين، مستثمريـن) في اتخاذ القرارات المناسبة فيما يتعلق بعمليات توظيف الأموال، ولكي يتحقق هذا لابـد أن تتصف المعلومـات المحاسبية بمجموعة من الخصائص والتي تمثل المعايير التي تحدد مـن خلالها درجة جودتها. وقـد حاولت عدة جهات متخصصة تحديد وتوضيح هذه الخصائص، غير ما اعتمد عالميا» هي الخصائص أو المعايير التي وضعت وَتمَّ تعريفها من قبل مجلس معايير المحاسبـة الأمريكي Financial Accounting Standards Board FASB، من خلال إصدار المفهوم المحاسبي « الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (لطفي، ٢٠٠٥، ص٨٦).

يعـرف (القشي، والعبادي، ٢٠٠٩، ص١٥) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها (عبارة عن الصفات الواجب توفّرها في المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية، حتّى تصبـح مفيدة لمتخذي القرار، أو تصبح معلومات محاسبية ذات جودة)، وفيما يتعلق بمصداقية المعلومـات المحاسبية، فإنها ترتبـط بعوامل وعناصر متعددة، فهـذه المعلومات تعد وتقدم عبر قنـوات متعددة يمكن تسميتها بسلسلة توريد المعلومات Information Supply Chain، وخلال هـذه السلسلة تمر المعلومات المحاسبية بقنوات تؤثر في النهاية على المصداقية التي قد يدركها مستخدمها، من هنا يتم التمييز بين مصداقية الإدارة ومصداقية مراجع الحسابات، ومصداقية الإفصاح المحاسبي عموما» والذي قد يتضمن مختلف أنواع مصداقية المعلومات المحاسبية.

ومـن خلال ما سبق، يـرى الباحث أن المصداقية خاصية تختلـف وتتنوع بحسب الشخص

أو الجهة المرتبطة به، فهنــاك مصداقية المعلومات المحاسبية، ومصداقية الإدارة، ومصداقية المدقــق، فمصداقية المعلومات المحاسبية ، تتوقف علــى مدى إدراك ووعي مستخدمها لإمكانية تصديــق هــذه المعلومات، وهنا قــد تختلف مصداقيــة المعلومات ،المقدمة من قبــل الإدارة عن مصداقيــة المعلومــات أو الرأي المقدم من قبل المدقق، وبالتالي يمكن القول إنَّ مصداقية مدقق الحسابات تتخذ إحدى الصيغ التالية:

١- مدى قدرة المعلومات المحاسبية التي خضعت لأعمال المدقق على التأثير على القرارات والآراء التي يتخذها مستخدمي هذه المعلومات، انطلاقا من قدرتها على التأثير على متخذي هذه القرارات باعتبار أن لديهم وعيا» وإدراكا» بصحة الرأي الذي يقدمه المدقق.

٢- سمعة واعتبار مدقق الحسابات ومدى التزامه معايير عمله المهني والأخلاقي.

بالرغــم من أن إدارة المنظمة هــي المسؤول عن إعداد وتقديم القوائــم والتقارير المالية، إلا أن دور المحاسبــة ومدقــق الحسابات يعتبر عملا» ضروريا» لما تقوم به الإدارة في هذا الشأن، إذ يتوقــف ذلك على طبيعة المبادئ المحاسبية المطبقــة، والتي يقع عبء اختيارها على الإدارة، فهــي التي تختار السياسات المحاسبية (سياسة تقييــم المخزون، سياسة إهلاك الأصول الثابتة وذلــك في إطار ما يعــرف بإدارة الأربــاح Earnings Management، ومن ناحيــة ثانية، تتعدد الأطراف والجهات المرتبطة بتقديم المعلومات المحاسبية. فهناك النظام المحاسبي وما ينطوي عليه من قواعدَ ومبادئ محاسبية، والإدارة المسؤولة عن تقديم هذه المعلومات إلى مستخدميها، إضافــة إلى مدقق الحسابات الــذي يستند مستخدمو المعلومــات المحاسبية – وخاصة أصحاب المصلحــة ،علــى ما يقوم به فــي إضفاء الثقــة والمصداقية بالمعلومــات المحاسبية التي تفصح عنهــا الإدارة، مِمَّــا دعا إلى القول بوجود سلسلة توريد المعلومــات، وتتضمن هذه السلسلة العديد مــن الأطراف ،هي : الإدارة، مجلــس الإدارة، المدقق المستقل، موزّعو المعلومات، محلّلو الطرف الثالث، والمستثمرون وأصحاب المصلحة Messier, 2000, P:189.

ويــرى الباحــث أن لــكل من هــذه الأطــراف مجاله الخاصــ الــذي يمارس فيــه تأثيره على خصائصــ ومصداقيــة المعلومــات المحاسبية، وفي هــذه الحالة تعتبر مسؤوليــة كل طرف تجاه مصداقيــة المعلومات المحاسبية مسؤولية تراكميــة، مثلا»: عندما يصادق مدقق الحسابات على المعلومــات التــي تقدمها الإدارة، فهو من ناحية يعزز من المصداقية التي قدمتها الإدارة، كما قد يكــون مسؤولا» عن هذه المصداقية، وتتزايــد مهامه تجاه المصداقية، إذ سيتحمل عبئا» إضافيا» لتقرير مدى مصداقية الإدارة، إضافة إلى مسؤولياته تجاه مصداقيته.

حــدد Messier, 2000, P:194 العوامل التي تؤثر علــى مصداقية المعلومات المحاسبية، فيما يلي:

١- مصداقيــة الإدارة: تلعــب الإدارة دورا»مهمــا» فــي تحديــد مدى مصداقيــة المعلومات المحاسبية من خلال:

أ- إنّ"المستثمريــن يعتمــدون على المعلومات التي تفصح عنهــا الإدارة إذا كانت قد قدمت تنبؤات دقيقة في السنوات السابقة.

ب- طبيعــة المبــادئ المحاسبيــة المقبولة قبــولا» عامــا GAAP تمكــن الإدارة من حرية الاختيار للسياســات المحاسبية التي تطبقها عند المعالجــة المحاسبية للصفقات، وبالتالي فهي تؤثر على خصائص التقرير المالي بشكل عام.

ج- دوافع الإدارة في إطار تعارض المصالح بينها وبين حملة الأسهم، قد تدفعها للإفصاح عن معلومات لا تجسد الواقع ،وخاصة عند إبرام عقود التعويضات والمكافآت التي تحصل عليها، فحصــول الإدارة علــى تعويضــات كنسبة من أرباح المنظمــة أو كنسبة من أي نــوع من الإيرادات (المبيعــات مثــلا») يجعلهــا تغالي فــي الأرباح التــي تفصح عنها، وهنــا يبرز دور آليــات حوكمة الشركات، والدور الذي يقوم به مدقق الحسابات.

د- مستويات الضمان الداخلي والخارجي، حيث إن مستويات هذا الضمان المقدم للإدارة، يؤثــر أيضا على مصداقية الإفصاح، ومثــل هذا الضمان يمكن أن يقدم من قبل أطراف خارجية، مثل : المدقق ، والمحلّلون الماليون ، الصحفيون ، أو من قبل جهات داخلية مثل : مجلس الإدارة، و لجنة التدقيقوالمدققون الداخليون .

٢- دور مجلــس الإدارة ولجنــة المراجعــة ، من خلال آليــات حوكمة الشركــة Corporate Governance: يمارســ مجلــس الإدارة دورا» إشرافيا»ورقابيا» مهما» على ما تقوم به الإدارة من أفعــال قد لا تصب في مصلحــة حملة الأسهم، ويمكن تحديد أثر ذلــك على رفع درجة مصداقية المعلومات المحاسبية فيما يلي: (Mardjono, 2005, p:279).

أ- يتكــون مجلــس الإدارة من نوعين من الأعضاء،:أعضاء من داخــل المنظمة وأعضاء من خارجهــا، وبالتالي من المتوقع أن يكون لحجم ومدى استقلالية وتركيبة مجلس الإدارة تأثير كبير علــى مدى جودة التقرير المالي، إذ إنَّ إدخــال أعضاء من خارج المنظمة في مجلس الإدارة يزيد من القدرة الرقابية والإشرافية للمجلس على أداء الإدارة العليا.

ب- هناك علاقة إيجابية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة (الحجم) وتخفيض احتمال وجود تلاعب في القوائم المالية.

ج- أهميــة الــدور الذي يلعبه استقلاليــة لجنة التدقيق والخبراء الماليــن في ضمان جودة

مرتفعة للتقرير المالي.

د- إن وجـود أعضـاء مستقلين ذوي خبرة يـؤدي إلى تقليل احتمالات وجـود درجة مرتفعة مـن إدارة الأرباح، فالأعضاء المستقلون في لجنة التدقيق هم الذين يمثلون الجانب الفعال للجنة التدقيـق، فهم الأكثر اهتماما» بسمعتهـم، وبالتالي من المتوقع أن يُولوا عناية أكبر لعملية التقرير المالي مقارنة بالأعضاء غير المستقلين.

هـ- أهميـة دور لجنة التدقيق في عمل المدقق الخارجي، فقد أكـدت التشريعات والقوانين الجديـدة علـى أهمية لجنـة التدقيق ، وعلاقتها مع المدقـق الخارجي، كما هـو الحال في قانون Sarbanes-Oxley Act (2002)، الـذي نصـ علـى ضرورة أن تتضمـن كل لجنة مراجعة عضو خـاردي مستقـل على الأقـل، وتقرير الاتحاد الدولـي للمحاسبين IFA(2003) حـول إعادة الثقة بالمعلومات المحاسبية والتقرير المالي.

٣- الهيئـات المهنية والتنظيميـة: من خلال مسؤولياتهـا وسلطاتها تجاه إصـدار القوانين والمعاييـر والإرشادات، تلعـب هذه المنظمات والهيئات دورا» مهما» فـي تقييد الأطراف التي تعد وتقـدم المعلومـات المحاسبية، ابتداء» مـن الإدارة حتى مدقـق الحسابات، والهيئـات التنفيذية للأوراق المالية والبورصات، إذ تقوم مثلا» بما يلي: Messier, 2000, P:198

أ- تحديـد نوعية التقاريـر ومحتوياتها، فهـذه المنظمات والهيئات هي التـي قررت إصدار قائمة التدفقات النقدية وإحلالها محل قائمة الأموال، وحددت ما يجب أن تتضمنه، والإفصاحات المرفقة للقوائم المالية.

ب- إصدار القوانين الجديدة التي تعزز من مصداقية المعلومات المحاسبية، كما في قانون Sarbanes-Oxley Act 2002، وقانون لجنة بورصة الأوراق المالية SEC 2000 اللَّذين أصدرا قواعد جديدة لتعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية.

ج- كميـة أو مقدار المعلومـات المؤكدة بتوضيحات أو تفسيـرات أو تقارير وقوائم إضافية، فالمنظمـة غالبا» تقدم توضيحات أو تفسيرات لتأييـد المعلومات التي تفصح عنها، كما في حالة إصـدار تنبـؤات أرباح غيـر منشور، فمثل هذه القوائـم الإضافية أو التكميليـة، يجب أن تزيد من مصداقيـة تنبـؤات الأرباح لعـدة أسباب، منهـا العديد من القوائـم الإضافية يتضمـن معلوماتٍ ملائمة، وإنها تزيد من إمكانية التحقق الأولي أو المسبق عن الإفصاح.

د- تحديـد معاييـر وقواعـد استقلاليـة مدقق الحسابـات، والتي لهـا أثر مهـم في تعزيز مصداقية الإدارة.

٤- خصائصـ الإفصاح: مثل دقـة الإفصاح، مكان الإفصاح، الفتـرة الزمنية التي يغطيها

الإفصـــاح، ويـرى الباحث أن لهـذه العوامل دورا» مهما» في ظـل متغيرات بيئة الأعمـال الحالية، والإفصاح عن التقرير المالي من خلال الإنترنت، إذ إنَّهذا الإفصاح يشمل العديد من المعلومات التي قد لا يمكن الحصول عليها، أو معرفتها بالوسائل التقليدية في وقت قصير، إلا أن المصداقية تبقـى القضيـة الأساسية في تحديـد مصداقية المعلومـات المحاسبية المنشـورة عبر الوسائط الإلكترونية Messier, 2000, P:188.

٥- إمكانية التصديق المتأصلة، أو الجدارة بالتصديق ،ويتعلق بإمكانية أو جدارة بتصديق المعلومات التي يتضمنها هذا الإفصاح.

٦- الدوافع الموقفية لدى الطرف الذي يفصح عن المعلومات: إذ إنَّ دوافعَ مصدر الرسالة أو المعلومـات تؤثر في مصداقيـة هذه المعلومات، فالأفراد أقل احتمالا» لتصديق المعلومات التي تتوافق، أو تنسجم مع دوافع مصدر هذه المعلومات، وفي مجال القوائم المالية أو الإفصاح المالي، فـإن المستثمرين قد يكونون أقل احتمـالا لتصديق الإفصاح المقدم من قبل الإدارة، عندما يكون لـدى الإدارة دوافـع لتضليل أو تحريـف أو تقديم معلومات لا تتوافق مع الحقائـق، وبالنتيجة، فإن مصداقيـة الإفصـاح المقدم من قبـل الإدارة يتوقف على الدوافع الموقفية لـدى الإدارة في وقت الإفصاح عن مثل هذه المعلومات.

نبذة عن الصناعة المصرفية في الأردن

شهـد الأردن خـلال العقـود الأربعـة الماضيـة نهضـةً اقتصاديـة شملـت جميـع قطاعاته الاقتصاديـة، وكان من نتائجها قيام نهضة اجتماعية وحدوث ازدهار اقتصادي عام، لكن التطور الـذي شهـده الجهاز المصرفـي الأردني، خلال هذه الفتـرة كان الأبرز والأشمـل ، بالمقارنة مع القطاعـات الأخـرى، إذ كلما تمكنـت دولة من تحقيق نمـوٍ متزايدً دون أن تحـدث تطورا» موازيا «فـي قطاعهـا المصرفي، وبتقـدم الاقتصاد واتساعه وتشعـب عملياته واهتماماتـه، فإن الجهاز المصرفي يضطلع بأدوار ومهام جديدة، تتناسب مع اتساع وتطور السوق، فيوفر للمدخرين أدوات جديـدة لدعم ادخاراتهم والحفـاظ عليها، واستثمار هـذه المدخرات بأساليـب متنوعة، وآليات مختلفـة، لتلبي حاجات المستثمرين، حيث يعتبر حلقة الوصل بين المدخرات الوطنية والاستثمار الذي يعتمد على تلك المدخرات.

فقبـل عام ١٩٦٤ كانـت السلطة النقدية في البـلاد، تتمثل في مجلس النقـد الأردني الذي لـم يتعدَّ دوره الاحتفاظ بموجودات (بالجنيـه الإسترليني) مقابل (الدنانير الأردنية) المصدرة. وبذلك لم يكن له أي دور في توجيه السياسة النقدية أو مراقبة البنوك، أما في الوقت الحاضر فقد

أصبــح البنك المركزي يقوم بتسيير السياسة النقدية للبلاد، ويمارس جميع المهام والمسؤوليات التي تتولاها البنوك المركزية في الدول المتطورة (الحوراني، ٢٠٠٨، ص١٧٦).

ولم يقتصر التطور الكبير في القطاع المالي والمصرفي الأردني على النمو الكمي من حيث زيــادة عدد المؤسسات، ونمــو حجم الودائع والائتمان، وإنما تعداه إلــى النمو النوعي باستحداث مؤسســات جديدة كبنــوك وشركات الاستثمــار وسوق عمان المالــي، وطــرح أدوات مالية ونقدية متنوعــة وجديــدة، مثل سندات التنميــة، وأذونات الخزينــة، وإسناد القروض وشهــادات الإيداع ،وقروضــ التجمع البنكي ذات الأهمية الكبيرة في عملية تمويل التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استخــدام أحدث التقنيات الفنية في مجال العمــل المصرفي كبطاقات الائتمان ونظام الصراف الآلي من أجل تسهيل عمليات الإيداع والسحب، والبنك الناطق للاستفسار والاستعلام عن حركات الحسابات ،وإجراء التحويلات الداخلية.

ونتيجــة لهــذا التطــور امتد إلى الخــارج، وذلك بفتح فــروع للبنوك المحلية خــارج المملكة والمشاركــة بالمؤسسات المصرفيــة العربية والأجنبية، ذلك بقصد الوصــول إلى المُدخرات من العملات الأجنبية وإيصالها عبر القنوات المختلفة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

وقــد كان الأردن حتى نهاية الحــرب العالمية الأولى خاضعا» لسيطــرة الدولة العثمانية، ثم أصبــح بعد ذلك تحت الانتــداب البريطاني، وقبــل الانتداب البريطاني لم يكــن هناك وجود لأية مؤسســة مصرفيــة في شرق الأردن، بــل إنَّ وجود مثل هــذه المؤسسات كان قليــلا» في المنطقة العربيــة عمومــا» نظرا» لمحدودية الاقتصــاد السائد آنذاك. وفي أوضاع كهــذه لم يكن الاقتصاد الأردنــي قد شكل وحــدة متماسكة، ولم يكن لديه سلطة نقدية خاصة بــه تصدر نقوداً، وبذلك لم يكــن هنالك عملــة وطنية، وكانت الليرة العثمانية الذهبية هي العملــة القابلة للتداول، ثم تلاشى استخدامها وحلَّ محلها الجنيه المصري والجنيه الإسترليني الذهبي، حيث استمر تداولهما حتى عام ١٩٢٧ (النابلسي، ٢٠٠٤، ص١٩٤).

كان افتتــاح فرع للبنــك العثماني في عمان عام (١٩٢٥) بداية العمــل المصرفي، وقد عمل فــرع البنــك العثماني وكيلاً مالياً للحكومــة الأردنية، بالإضافة إلى ممارستــه الأعمال المصرفية العاديــة، ثم تلاه البنك العربــي، والذي افتتح فرعه الأول في عَمَّان عــام (١٩٣٤)، وفرعه الثاني فــي إربــد عــام (١٩٤٣)، ومن الجدير بالذكر أن البنــك العربي كان قد تأســس في فلسطين عام (١٩٣١) ونقــل مركــزه الرئيســي إلى عمان بعد أحــداث عام (١٩٤٨)، وفي عــام (١٩٤٩) افتتح البنك البريطاني للشرق الأوسط ومركزه لندن فرعا له في عمان (النابلسي، ٢٠٠٤، ص١٩٥).

أمــا عن التطــورات على الساحة المصرفية، خلال فتــرة الخمسينيات فقد كانت أسرع من الفتــرات السابقة، وقــد استهلت هذه الفترة بإصدار الدينار الأردني الــذي طرح للتداول أول مرة

عـام ١٩٥٠ فحل محل الجنيه الفلسطيني الذي استمر تداوله من عام ١٩٢٧ – ١٩٥٠. وقد جاءت هـذه الخطـوة ، بعد إعـلان تشكيل مجلس النقـد الأردني بموجب قانون مؤقـت صدر عام ١٩٤٩، وبموجـب هذا القانـون كان على المجلس أن يتخذ من لندن مركزاً له وبذلك ظل الارتباط النقدي مـع بريطانيا قائما» بعد نيـل الاستقلال السياسي عام ١٩٤٦، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٩٥٧ حيث تم نقل مقر مجلس النقد إلى عَمَّان وأصبح وزير المالية الأردني رئيساً له (الحوراني، ٢٠٠٨، ص ١٧٨).

وقـد تَمَّ خـلال هذه الفتـرة إنشاء بنك تجـاري وطني قـام بتأسيسه عدد مـن رجال المال والأعمـال ، أطلـق عليه اسـم البنك الأهلي الأردني عـام ١٩٥٦، بالإضافة إلى افتتـاح أربعة فروع لبنـوك غير أردنية هي: البنك العقاري العربي عام ١٩٥١، ومصرف الرافدين وبنك الرياض عام ١٩٥٧، وفـي عـام ١٩٥٨ تَـمَّ تسجيل بنـك إنترا اللبناني كأحـد البنوك العربية التـي لها فروع في الأردن، وقـد جمد البنك أعماله عـام ١٩٦٤ بعد أن أشهر إفلاس مركزه الرئيسي في بيروت، وقد أُعيـد تأسيـس البنك من جديد عام ١٩٧٢ باسم بنك المشرق، الذي تم تصفية أعماله في الأردن عام ١٩٨٩ وأُدمج مع بنك الأردن والخليج.

وعلـى صعيد التطورات المصرفية خلال فتـرة الستينيات، ففي عام ١٩٦٠ تم تسجيل ثلاثة بنوك هي: بنك الأردن، وبنك القاهرة عمان كبنكين تجاريين وطنيين، أما الثالث فهو بنك بيروت والبلاد العربية، الذي تم تسجيله لمباشرة العمل كفرع لشركة لبنانية، إلا انه لم يباشر أي نشاط مصرفـي والغـي تسجيلـه فيما بعد، وفي عـام ١٩٦١ سجل بنـك وطني تحت اسم بنـك الأراضي المقدسة إلا انه الغي تسجيله عام ١٩٦٥ كذلك دون أن يباشر أي نشاط مصرفي.

وفـي الأول من شهر تشرين الأول عام ١٩٦٤ باشر البنـك المركزي الأردني أعماله بموجب القانـون رقم (٤) لسنـة ١٩٥٩ خلفاً لمجلس النقد الأردني، واصبح يتولى تسيير السياسة النقدية للبلاد بالإضافة إلى الإشراف على عمل البنوك التجارية وفق قانون البنوك رقم (٥) لسنة ١٩٥٩ والـذي جـاء كأول تشريع مصرفـي أردني يصدر لتنظيـم أعمال البنوك التجاريـة (نشرة البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣).

وبذلـك نلاحـظ أن فترة الستينات لم تشهد تطورات مهمة، بعكـس فترة السبعينيات إذ بدأ الجهـاز المصرفـي الأردني يشهد نقلة كميـة ونوعية متميزة وذلك من خـلال تأسيس عدة بنوك تجاريـة أردنية، وفتح فـروع لعدة بنوك أجنبية في الأردن، كما تـم تأسيس العديد من المؤسسات الماليـة والبنوك المتخصصة،وبنوك الاستثمـار الأمر الذي أدى إلى تكامل السوق المالي الأردني مـن حيث تنـوع المؤسسات ، كما تَمَّ إدخـال العديد من الأدوات الماليـة، ونمت موجودات الجهاز

المصرفـي، وارتفع حجم عملياته، وخـلال تلك الحقبة تم إنشاء أربعة بنـوك تجارية وطنية هي: البنـك الأردنـي الكويتي عام ١٩٧٧، وبنـك الأردن والخليج عام ١٩٧٨، وبنـك البتراء عام ١٩٧٨، والمصـرف السوري الأردني عام ١٩٨٠. كذلك تم تأسيـس بنكين للاستثمار هما: بنك الاستثمار العربي الأردني عام ١٩٧٨ والبنك الإسلامي الأردني للاستثمار والتمويل عام ١٩٧٩، وافتتحت عدة بنـوك غيـر أردنية فروعا» لها داخل المملكة وهي: ستي بنك عـام ١٩٧٤، وبنك الاعتماد والتجارة عام ١٩٧٥ وبنك تشيس منهاتن عام ١٩٧٦ والذي أوقف أعماله وأصبح أحد فروع بنك الأردن عام ١٩٨٥ (النابلسي، ٢٠٠٤، ص١٩٤).

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الجدول (١)

المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لعناصر محاسبة الاستدامة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب
	العناصر البيئية			
١	يقوم البنك بنشر معلومات عن مدى تضمين البيئة في رؤيته أو رسالته أو أهدافه.	4.200	0.797	3
٢	يتم التعبير عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة بحسابات الدخل وقائمة المركز المالي.	4.212	0.786	2
٣	تحرص إدارة البنك على توفير الدعم للمحاسبين وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم.	4.305	0.733	1
	العناصر الاجتماعية			
٤	يفصح البنك في بياناته المنشورة عن التكاليف التي يتحملها لقاء تدريب الموظفين وإكسابهم المهارات اللازمة.	4.067	0.888	6
٥	يتجنب البنك الإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية	3.625	1.105	9
٦	يقوم البنك بالإبلاغ في بياناته المالية عن قيمة التبرعات والمساعدات المالية المقدمة للمنظمات والجمعيات الخيرية.	3.860	0.973	8
	العناصر الاقتصادية			
٧	يهتم البنك بالإبلاغ عن تكاليف مبادراته المتعلقة بالمساهمة في الاقتصاد الوطني.	4.070	0.889	5

٨	يفصح البنك عن التكاليف التي يدفعها لدعم البنى التحتية للاقتصاد الوطني.	3.870	0.987	7
٩	تقوم إدارة البنك بالإبلاغ عن أي مخاطر قد تواجه البنك مستقبلاً	4.130	0.916	4
	المتوسط العام	**4.037**	**0.897**	

يتبين من الجدول رقم (١) أن المتوسط الحسابي قد بلغ (٤,٠٣٧٧). وبمقارنة هذا المتوسط الذي تَمَّ الحصول عليه بمتوسط أداة القياس المستخدمة في قياس هذا المتغير، يتبين أنه أعلى من النقطة التي تمثل درجة الموافقة (+٤)، فيما بلغ الإنحراف المعياري (٠,٨٩٧٨). وطبقاً لهذه النتائج فإنه: « يوجد أثر لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية. وقد تراوحت الإجابات ما بين (٤,٣٠٥٠- ٣,٦٢٥٠) وإن الفقرة (٣) التي حصلت على أعلى نسبة من الإجابات، تنص هذه الفقرة على أن « إدارة البنك تحرص على توفير الدعم للمحاسبين وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم. أما الفقرة (٥) فحصلت على أقل نسبة من الإجابات، حيث بلغ متوسطها (٣,٨٦٢٥)، وتنص هذه الفقرة على أن «البنك يتجنب الإبلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية».

وباستخدام تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression) فإن الجدول التالي رقم (٢) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية.

الجدول (٢)

نتائج اختبار الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لتأثير عناصر محاسبة الاستدامة في مصداقية المعلومات المحاسبية

المتغير	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	F	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
Constant	-0.069	0.096		-0.719	0.473
	0.942	0.023	0.897	40.508	0.000

R= 0.897 R2= 0.805

يتبين من البيانات الواردة في الجدول السابق (٢) أن قيم F المحسوبة لهذه الفرضية بلغت (٤٠,٥٠٨) وهي أكبر من قيمة(F) الجدولية البالغة (١,٦٤٥)، وحيث إنَّ قاعدة القرار

تشيـر إلـى رفض الفرضية العدمية إذا كانت قيمة (F) المحسوبـة أكبر من F الجدولية، فإنه يتم قبـول الفرضيـة البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالـة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصـر البيئيـة، العناصـر الاجتماعيـة، العناصـر الاقتصادية) فـي مصداقيـة المعلومات المحاسبيـة في البنوك التجاريـة الأردنية»، وهذا ما تؤكده قيمة الدلالة (Sig) البالغة صفراً حيث إنَّهـا أقـل من ٥٪. علما» بأن معامل (Beta) قد بلغ ٠,٨٩٧ إشارة إلى أن اتجاه العلاقة موجبة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

النتائج المتعلقة بالمتغير التابع: مصداقية المعلومات المحاسبية

الجدول (٣)

المتوسطـات الحسابيـة والإنحرافـات المعياريـة للمتغيـر التابـع: مصداقيـة المعلومـات المحاسبية

ت	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية
10	ملائمة المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية	3.744	613.	5
11	احتواء على معلومات تتصف بخاصية الصدق في التعبير عن الظواهر المراد التقرير عنها	3.822	760.	1
12	احتواء المعلومات على قدرة تنبئيَّة تساعد على إعداد الخطط ورسم السياسات المستقبلية	3.811	663.	2
13	قدرة التقارير المالية على توفير المعلومات الكافية والملاءمة لاتخاذ القرارات المناسبة	3.796	672.	4
14	احتواء التقارير المالية على معلومات قابلة للمقارنة، حتى تسهل عملية الدراسة والتحليل والتنبؤ واتخاذ القرارات.	3.801	735.	3
	المتوسط العام	**3.794**	**0.688**	

يتبيـن أن المتوسط الحسابـي قد بلغ (٣,٧٩٤)، فيما بلغ الانحـراف المعياري (٠,٦٨٨). وتراوحـت إجابـات عينة الدراسة ما بين (٣,٨٢٢) على الفقـرة (١١) والتي حصلت على أعلى نسبـة من الإجابات، وتنص هـذه الفقرة على أن «احتواء على معلومـات تتصف بخاصية الصدق فـي التعبيـر عـن الظواهـر المراد التقريـر عنها». أمـا الفقـرة (١٠) فحصلت علـى أقل نسبة مـن الإجابـات، حيث بلغ متوسطهـا (٣,٧٤٤)، وتنص هـذه الفقرة علـى أن «ملائمة المعلومات المحاسبية لحاجات صناع القرارات ومستخدمي البيانات المحاسبية».

النتائج

توصل البحث إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لعناصر محاسبة الاستدامة (العناصر البيئية، العناصر الاجتماعية، العناصر الاقتصادية) في مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت المتوسطات الحسابية أن إدارة البنك تحرص على توفير الدعم للمحاسبين ،وتشجعهم على توظيف مفهوم محاسبة الاستدامة وممارسته في عملهم، وتبين أنه يتم التعبير عن التكاليف البيئية بالحسابات الختامية والمتمثلة بحسابات الدخل وقائمة المركز المالي، كذلك تبين أن البنك يقوم بنشر معلومات عن مدى تضمين البيئة في رؤيته ،أو رسالته، أو أهدافه.

التوصيات

يؤكد الباحث على أهمية محاسبة الاستدامة ،كنظام للمعلومات يختص بوظيفتي قياس الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للبنك والتقرير عن نتائج هذا القياس بما يكفل تقييم إسهاماته في تحقيق التنمية المستدامة وذلك لتأثيرها الواضح على مصداقية المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية، من وجهة نظر عينة الدراسة، وذلك من خلال إتباع الآليات التالية:

١- التأكيد على التزام البنوك التجارية الأردنية الابلاغ عن المعلومات والتكاليف الاجتماعية التي من الممكن أن تسبب انخفاض الإيرادات والتدفقات النقدية المستقبلية.

٢- استمرار البنوك التجارية الأردنية بالإفصاح في بياناته المنشورة عن التكاليف التي يتحملها، لقاء تدريب الموظفين،وإكسابهم المهارات اللازمة.

٣- ضرورة التزام البنوك التجارية الأردنية الإفصاح عن التكاليف التي يدفعها لدعم البنى التحتية للاقتصاد الوطني.

٤- ضرورة العمل على إيجاد وتفعيل مدونات أخلاقية خاصة بالبيئة والاستدامة والتزامها من قبل جميع البنوك التجارية الأردنية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

١- بـدوي، محمـد، والبلتاجي، يسـرى، (٢٠١٣) « المحاسبـة في مجال التنميـة المستدامة بين النظرية والتطبيق»، المكتب الجامعي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

٢- حمد، محمد زكي،(٢٠٠١) ، تحليل منفعة المعلومات المحاسبية البيئية العينية لبناء مؤشرات تقييم الأداء البيئي الاستراتيجي في إطار التنمية المستدامة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، السنة الحادية والعشرون، العدد الأول.

٣- الحوراني، محمد (٢٠٠٨) ، التطور التاريخي للجهاز المصرفي في الأردن، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٤- الشيرازي، عباس مهدين (٢٠٠٠) نظرية المحاسبة، الكويت: دار ذات السلاسل.

٥- الصفـار، هادي رضـا، (٢٠٠٦) ، المحاسبة عن البيئة المستدامة»، بحـث مقدم إلى المؤتمر العلمـي الدولـي السنوي السادس بعنـوان «أخلاقيات الأعمـال ومجتمع المعرفـة» للفترة ١٧-١٩ نيسان أبريل ٢٠٠٦، جامعة الزيتونة- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

٦- العجمـي منـاع فهيد علي، (٢٠١١) . أثـر الأزمة المالية العالمية على ثقـة مستخدمو البيانات المالية في مهنة المحاسبة في دولة الكويت: الأسباب، والتداعيات، والحلول، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٧- القشـي، ظاهر، والعبادي، هيثم، (٢٠٠٩) ، أثر العولمـة على نظم المعلومات المحاسبية لدى شـركات الخدمـات المالية في الأردن، مجلـة المحاسبة والإدارة والتأميـن، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد ٧٢، ص ٣١٢-٣٤٥.

٨- لطفي، أمين السيد أحمد، (٢٠٠٥) . مراجعة وتدقيق المعلومات، الإسكندرية: الدار الجامعية.

٩- مطـر، محمـد، والسويطـي، موسـى(٢٠١٢) «، محاسبـة الاستدامـة – الإطـار المفاهيمـي وتطبيقاتـه في الممارسـة المهنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الرابع بعنوان « الإبداع والتميز فـي منظمـات الأعمال للفترة ٢٩-٣٠ أبريل،٢٠١٢ ، جامعة العلـوم التطبيقية – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن.

١٠- النابلسـي، محمد سعيـد (٢٠٠٤) ، التطور التاريخي للجهاز المصرفـي والمالي في الأردن، عمان، منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن.

١١- نشرة البنك المركزي الأردني، ٢٠١٣.

المراجع باللغة الانجليزية

1- Al-Dosary, Adel S.)1999). Towards The Reduction of Foreign Workers in Saudi Arabia, UMI, Ann Arbor.

2- Arroyo ,P, (2012) “Management Accounting Change and Sustainability: an institutional approach”, Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 8 Iss: 3, pp.286 – 309 .

3-Davis, Russell C., (2006), Planning Human Resources Development: Educational Models and Schemata, Rand McNally & Company, Chicago.

4- Delfgaawn, T.,(2000) ”Reporting on sustainability development: a prepare view”, Auditing journal of practice & theory, Vol.19, 2000, pp:(6775-).

5- Fowke R and Prasad D, (2006). Sustainable development, cities and local government. Australian Planner.

6- French P. W. (2004), The Changing Nature of, and Approaches to UK Coastal Management at the Start of the Twenty-First Century. Geographical Journal.170 issue 2, 116125-.

7- Heslin, Peter A. and Ochoa, J. D., (2008)”Understanding and developing strategic corporate social Responsibility”, Organizational Dynamics, Vol. 37, No. 2, pp. 125–144.

8- Human Development Report, (1999), United Nations Development Programmed, Oxford University Press, New York.

9- Gillet ,C, (2012) “A study of sustainability verification practices: the French case”, Journal of Accounting & Organizational Change, Vol.. 8 Iss: 1 , pp.62– 84

10- Johnson, Gery & Scholes, Kevan (2002), Exploring Corporate Strategy, 6th edition, Prentice Hall International.

11- Levin, A. I.(2006) Sustainable Development and the Information Society. Russian Studies in Philosophy, 45, No. 1, Summer 2006, 6071-.

12- Mardjono Amerta, (2005).”A tale of corporate governance: lessons why firms fail”, Managerial Auditing Journal. Bradford: Vol. 20, Issue. 3; pp. 272- 312.

13- Messier, J. William F. (2000). Auditing &Assurance Services: A Systematic Approach. Second Edition, McGraw-Hill Companies.

14- Pallmearts, M., (2002). “International Environmental Law from Stockholm to Rio: Back to the Future?” Reciel, Vol. 1, No. 3.